

السياق وتعليل الأحكام :

أسباب النزول والورود نموذجا

و. أمينة سعدري

كلية الآداب والعلوم

إن تصور العلاقة بين أسباب النزول والورود من جهة، ومسألة التعليل من جهة أخرى، لم يكن أمرا واردا في نظري. ولعله كذلك في نظر كثير من الباحثين المهتمين بقضايا التعليل. بل قد تبدو محاولة تصور هذه العلاقة مجازفة أكيدة في نظر بعض منهم، على الأقل، إذا علمنا أن الأصوليين، هم يبحثون في العلة وما يتعلق بها من إشكالات، لم ترد عنهم ولو عرضا، حسب ما اطلعت عليه، أدنى إشارة إلى أهمية أسباب النزول والورود في هذا الباب. وهذا، في تصوري، سبب كاف يجعل الباحث في هذه المسألة غير مستحضر لهذه العلاقة، ومستبعدا لإمكانية تصورها تصورا علميا.

إلا أن توجيه الانسجام في دراسة التعليل، على مسنون بعض إشكالاته وقضاياها، إلى النص الشرعي، تتبع واستقراء، مكني، عن غير قصد، من الوقوف عند هذه العلاقة. وهي على درجة من الأهمية تجعل الوقوف عندها ضروريا. ليس بيانا وتوضيحا فحسب، بل بحثا ودراسة أيضا.

من هنا حاولت جمع كل ما يتعلق بأسباب النزول والورود لعلني أقف على مؤلفات في الموضوع أسترشد بها في تلمس وجه هذه العلاقة. فوجدت في "أسباب النزول" على مؤلفي كل من الإمامين الواحدي النيسابوري¹ والسيوطي². وفي "أسباب الورد" على ما كتبه كذلك الإمام السيوطي³ وبمده ابن حمزة الحسي⁴. فوجدت هذه المؤلفات، جميعها، مكتفية بذكر النصوص مرفوقة بالحوادث والوقائع المقترنة بتزولها أو ورودها، دون أدنى

إشارة إلى العلل والأسباب أو الحكم والمصالح التي يمكن لهذه الأسباب أن تكشف عنها أو تساعد في توضيحها.

لهذا رأيت العودة إلى المباحث التي تعنى بالدراسة العلمية لأسباب التزول والورود، من خلال مصادر علوم القرآن والحديث، أتلّس فيها الصورة الحقيقية أو بعضاً من جوانب العلاقة التي تربط هذه الأسباب بمسألة التعليل. فلم أجد شيئاً ذا أهمية في الموضوع إلا ما يتعلق بتصريح بعض العلماء كالإمامين الزركشي في "البرهان"⁵ والسيوطي في "الإتقان"⁶ بفائدة، ضمن جملة فوائد أحصوها لأسباب التزول، تؤكد هذه العلاقة، وهي فائدة "معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم".

فكان هذا إذا تأكيداً لوجود علاقة بين أسباب التزول والورود ومسألة التعليل، وإن اكتفى أصحاب هذا التصريح بهذه العبارة دون بذل أدنى جهد في تفسيرها وبيانها، حتى يمكن تصور أبعادها وحدودها في علاقتها بالتعليل.

وفي غياب اهتمام العلماء بهذه العلاقة، رأيت الانطلاق مما توفر لي من ملاحظات في الموضوع، سجلتها عند تتبعي لمسلك القرآن الكريم والسنة النبوية في التعليل. وأقتصر فيها على ما أراه مهماً في الكشف عن بعض معالم هذه العلاقة.

وقبل ذلك أبادر إلى توضيح أمرين لهما دخل كبير في تصور هذه العلاقة بشكل أوضح وأسلم. الأول يتعلق بمشكل السند في روايات أسباب التزول والورود صحة أو ضعفاً. والثاني بضرورة التمييز بين نوعين من أسباب التزول والورود: الأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة وتفاوت النوعين أهمية في ارتباطهما بمسألة التعليل.

السند في روايات أسباب التزول والورود

رغم ما لأسباب التزول والورود من أهمية بالغة وفوائد جلية في فهم النص الشرعي وتقريره إلى الأذهان، فإن ما وضع فيها من مؤلفات ظل مفتقراً إلى عنصر توثيق النصوص والروايات، بحيث إن غالبها لا يميز الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود. علماً أن الوضع قد لحق الكثير من أسانيد الروايات حتى صار هذا الإشكال هاجساً حاضراً في أذهان أهل الاختصاص في الباب، فشددوا في طلبها وتحمل رواياتها.

يقول الإمام الواحدي: "ولا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا الترتيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها وجدوا في الطلاب... وقد ورد الشرع بالوعيد للجاهل ذي العثار، في هذا العلم بالنار..."⁷.

وحتى الواحدي نفسه وأمثاله من العلماء الذين ألفوا في علمي أسباب التزول والورود، لم تسلم كتاباتهم، في هذا الباب، من النقد. فقد لوحظ في مؤلفاتهم غياب عنصر التوثيق في الروايات وتمييز الصحيح من غيره والمقبول من المردود.

فهذا الإمام السيوطي بعد اعترافه بأنه مسبوق في التأليف في هذا الباب، يؤكد بأن سابقه ممن ألفوا في "أسباب التزول" تفتقر مؤلفاتهم إلى عناصر ستة جعل ثالثها: "تعريف الرواية وعزو كل حديث إلى من خرجه من أصحاب الكتب المعتمدة من الصحاح والمسانيد التفاسير. ورابعها تفرد به بتميز الصحيح من غيره والمقبول من المردود"⁸.

إلا أن غياب عنصر التوثيق في جل المؤلفات الواردة في أسباب التزول والورود وضعف الرواية فيها، وإن كان حقيقة واقعة، فإن هذا لا يمكن أن يكون حكما مطلقا وعاما؛ فإن من روايات هذه الأسباب ما جاء في الصحاح من كتب الحديث والمعتبر من كتب التفسير. ومن ثم فالوضع أو الضعف الذي لحق الرواية في أسباب التزول والورود، إذا ما روعي فيها هذا الجانب واعتمد الصحيح منها، لا ينقص شيئا من قيمة وأهمية هذه الأسباب في فهم النصوص الشرعية وضرورتها في الوقوف عند مراد الشارع ومقصده من الأحكام التي نزلت أو وردت لسبب. فهي إحدى الآليات الضرورية في فهم الخطاب الشرعي وتفسير نصوص الكتاب والسنة.

وتحقيقا للفائدة المرجوة من البحث في أسباب التزول والورود في علاقتهما بالتعليل خاصة في جانب الأداء فيه، وحرصا على الاستفادة من منهج العلماء في توثيق الروايات وإعمال المقاييس النقدية فيها، سأحرص في هذه المداخلة على عزو كل رواية، في سبب التزول أو الورود، إلى من خرجه من أصحاب الكتب المعتمدة، مع اختيار الصحيح من الروايات ما أمكنني ذلك.

صور أسباب النزول و الورد

إذا كانت جميع أسباب نزول النصوص في القرآن الكريم وورودها في السنة تشترك في أن المقصود بها هو ما نزل أو ورد النص الشرعي أيام وقوعه⁹ فإن هذه الأسباب تختلف في كونها قد تأتي بإحدى صورتين؛ إما أسباب نزول وورود مباشرة أو أسباب نزول وورود غير مباشرة.

أما الأولى فتمتيز بالعبارة الموجزة والرواية المختصرة، وأما الثانية فتمتيز بتفصيل وبسط لجزئيات الواقعة ووصف دقيق لكل ملابساتها وعناصرها.

وهذا الاختلاف في الصورة التي ترد بها أسباب النزول والورد لا ينفي عن أي من الصورتين أهميتها في أداء معنى التعليل؛ فلكل من النوعين فائدة في هذا الباب، لكن هذه الفائدة مختلفة نوعية ومتفاوتة أهمية. إذ أن الأسباب المباشرة قد تأتي في صورة علة الحكم الوارد في النص فتكون هي نفسها تعليلًا للحكم الشرعي. أما الأسباب غير المباشرة فتساعد في فهم علل الأحكام الواردة في النص أو في بيان أبعاد النص كما يأتي، بعد حين، في النماذج النصية.

بعد هذا أعود فأقول: إن علاقة أسباب النزول والورد بتعليل الأحكام يمكن تصورها من جهات أربع لها أهميتها في بيان وجه التعليل في خطاب الشارع. والجهات الأربع هي:

أ. المفهوم.

ب. معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

ج. بيان المشكل والمجمل من العلل النصية.

د. ترك العمل بالنصوص لارتفاع المصالح المرتبطة بها.

علاقة أسباب النزول والورود بالتعليل من جهة المفهوم

علاقة أسباب النزول والورود بالتعليل من جانب المفهوم تأتي من جهة المصطلح. وتتحلى عند استحضار علاقة السبب بالعلة، أولا على مستوى الدلالة المعجمية؛ يقول صاحب اللسان: "هذا علة لهذا أي سبب"¹⁰، وثانيا على مستوى البحث في الإشكالات التي رافقت هذه العلاقة في البحث الأصولي، من جهة اعتبار أو عدم اعتبار كل سبب علة، أو من جهة التسليم أو عدم التسليم بكون السبب أعم من العلة أو تباينهما وعدم وجود أي علاقة بين المصطلحين.

ولعل الاعتبار الأخير بعيد جدا، على الأقل، عند جمهور العلماء بدليل استعمالهم كلا من المصطلحين بمعنى واحد عند خوضهم في الفروع الفقهية. بل من أساطينهم من ساوى بينهما على مستوى التنظير الأصولي كالإمام الغزالي الذي لم يستبعد تسمية السبب علة فقال: "لا يبعد تسمية السبب علة"¹¹.

وقد تبدو محاولة الربط بين أسباب النزول والورود من جهة والتعليل من جهة أخرى من هذا الجانب بعيدة جدا، لكنها تحضر وتتأكد بأمرين أثارا انتباهي حين تصفحي ما كتب في أسباب النزول والورود رواية وتنظيرا.

الأمر الأول

إن للعلماء القدامى¹² في ترجمة أسباب نزول أو ورود نص شرعي معين، مع اختلافهم في العبارة المناسبة في التعبير عن ذلك، عبارتين اثنتين: نزلت الآية وورد الحديث في كذا أو نزلت الآية وورد الحديث لأجل كذا. بمعنى نزلت الآية وورد الحديث لسبب كذا.

من هنا قال محمد الطاهر بن عاشور، في تعريفه أسباب النزول: "هي حوادث يروى أن آيات من القرآن نزلت لأجلها..."¹³.

ولفظ "لأجل"، كما هو مسلم، من الأساليب الدالة على التعليل صراحة وعلى سبيل القطع. بل اعتبره الأصوليون أقوى أسلوب دال على التعليل، بعد لفظ "علة كذا" الذي لم

يرد، كما هو معلوم، في أي نص شرعي¹⁴. من هنا اعتمد هذا الأسلوب أداة، من بين أدوات أخرى، تفسيرية وتعبيرية في عملية الكشف عن وجه العلة في نصوص شرعية كثيرة، جاء التعليل فيها بأساليب وصيغ أخرى غير أداة "لأجل"؛ فتقول: معنى قوله تعالى: (لعلكم تتقون)¹⁵ أي لأجل أن تتقوا. ومعنى قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [سورة طه/الآية:13] أي لأجل ذكري وهكذا.

واستعمال العلماء لفظ "لأجل" لبيان سبب نزول أو ورود نص شرعي دون إشكال أو أدنى تحفظ، واستخلاص بعضهم تعريف أسباب التزول والورود من هذا الاستعمال، فيه دلالة واضحة على العلاقة التي تربط عملية فهم النص ومنها تعليله بأسباب التزول والورود. ليس على مستوى الدلالة المعجمية فحسب بل وعلى مستوى المصطلح أيضاً. وفي هذا كفاية للتنبيه إلى احتمال وجود سبب نزول أو ورود نص شرعي بمعنى علة نزول أو ورود هذا النص.

ورفع هذا الاحتمال إلى مستوى اليقين يتأكد بوجود نصوص لها من أسباب التزول أو الورد ما هو بمعنى علة التزول أو الورد. أقصد أن سبب التزول أو الورد في نص شرعي معين هو نفسه علة للحكم الوارد في هذا النص.

ويزداد هذا الأمر تأكيداً بتوضيح الأمر الثاني وبما يصاحبه من نماذج نصية في الموضوع.

الأمر الثاني

سبق أن ذكرت أن من أسباب التزول والورد ما هو مباشر وما هو غير مباشر. وأن النوع الأول يمتاز بالإيجاز الشديد، في حين يركز الثاني على تفصيل وبسط للملابسات النص وظروفه. والذي يعني في هذا الجانب من علاقة أسباب التزول والورد بالتعليل هو النوع الأول؛ فالسبب المباشر الذي أدى إلى نزول أو ورود نص شرعي يمكن أن يكون نفسه علة للحكم الوارد في هذا النص بحيث لا يمكن تصور علة أخرى أكثر أداء للمعنى وأبلغ في بيان قصد الشارع. ولتوضيح ذلك أقف عند نموذجين اثنين. الأول من الكتاب والثاني من السنة.

النموذج الأول

قال تعالى: ﴿يَأْيُهَا الْغِيْنِ ءَامِنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى الْحُصُونِ غَيْرِ مُتَحَرِّينَ إِنَّهَا﴾ [سورة الأحزاب/الآية: 53].

ذكر ابن العربي¹⁶ في سبب نزول هذه الآية روايات اعتبرها كلها ضعيفة عدا اثنتين. إحداها، وهي الرواية السادسة، جاءت في صحيح البخاري¹⁷ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب قال: "قلت يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر فلو أمرتهن أن يحتجن" فترلت آية الحجاب.

يفهم من هذه الرواية أن ما استشعره عمر ولاحظه وعبر عنه، وهو دخول البر والفاجر إلى بيت الرسول صلى الله عليه وسلم، مع ما يحمله ذلك من دلالات وما يترتب عنه من مفاسد وأضرار، كان السبب المباشر في نزول هذا النص. وهذا السبب المباشر هو نفسه علة النهي الوارد في النص.

فالنظر في قول عمر رضي الله عنه: "يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر"، السبب المباشر في نزول هذه الآية، كاف لتصور مقام كثر فيه الدخول إلى بيت الرسول صلى الله عليه وسلم من قبل أشخاص تتراوح أخلاقهم بين البر والفجور، وسلوكهم بين الحسن والقبح. وبعد طول مراقبة من عمر وتقدير منه لما في المسألة من مفسدة واضحة وضرر كبير، رأى ضرورة تصحيح هذا السلوك. فأجمل وأوجز وذكر للرسول صلى الله عليه وسلم العلة: "إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر"، واقترح الحل: "فلو أمرتهن أن يحتجن". فكانت هذه العلة هي نفسها السبب المباشر في نزول هذه الآية وفي تشريع حكم النهي الوارد في النص. فجعل الشارع العلة التي أدركها عمر سببا للترول واجتهاده موافقا لحكم الشرع.

إذن فما أكدته عمر علة للحكم الوارد في النص هو نفسه السبب المباشر في نزول هذا النص.

النموذج الثاني

(نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر)¹⁸.

اختلف العلماء في توجيه النهي الوارد في هذا النص. وقد تراوحت مواقفهم في تحديد حكم أكل لحوم الحمر الأهلية بين التحليل والتحريم¹⁹، بناء على اختلافهم في تحديد العلة التي من أجلها ورد هذا النهي. والذي يهمني من هذا الاختلاف، بصرف النظر عن صحيح هذه الآراء وفاسدها، موقف تبني أصحابه حكم التحريم بناء على علة هي نفسها سبب ورود هذا النص.

بيان ذلك:

يقول ابن العربي في أحكامه²⁰: "إن ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحمر الأهلية مختلف في تأويله على أربعة أقوال: ... الثاني، أنها حرمت بعلّة أن جاثيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: فنيث الحمر، فنيث الحمر. فقام النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمها لعلّة خوف الفناء عليها"²¹.

فقد بنى أصحاب هذا القول موقفهم في مسألة أكل لحوم الحمر الإنسية على ما جاء و روي في ملابسات وظروف ورود هذا النص. وجعلوا ذلك علة صريحة وواضحة في تحريم أكل هذه اللحوم.

وهذا واضح من الطريقة التي روى بها ابن العربي عنهم ذلك: "إنها حرمت بعلّة أن جاثيا...". فقد استعمل لفظ العلة هنا بمعنى سبب الورد إذ قال: "حرمت بعلّة...". ثم حكى سبب الورد: "... أن جاثيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم...".

أما العلة الثانية في نص الرواية فهي بمعنى المصلحة والحكمة المقصودة من حكم النهي: "فقام النبي صلى الله عليه وسلم ينادي بتحريمها لعلّة خوف الفناء عليها".

وفي "القبس"²² جعل ابن العربي هذا السبب نفسه، بلفظ آخر، علة في تحريم الحمر الأهلية في أحد الأقوال. فبعد أن نسب إلى مالك حكم الكراهية في ذلك، وأن العلة فيه أنها كراع في سبيل الله تعالى قال: "وهو أحد الأقوال في تحريم الحمر يوم خيبر لأنه روي

في الصحيح أن رجلا جاء النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم فقال له: يا رسول الله أكلت الحمر أفنيت الحمر، فأمر المنادي فنادى ألا إن لحوم الحمر قد حرمت²³.

فكان التحريم من أجل "أن رجلا جاء النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم فقال له: يا رسول الله أكلت الحمر أفنيت الحمر..." الحديث.

يلاحظ من النموذجين الذين سقتهما أن السبب المباشر في نزول أو ورود نص شرعي معين يمكن أن يكون العلة المباشرة لتشريع الحكم المضمن في هذا النص؛ فقول عمر: "يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر..." كان السبب المباشر في نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ...﴾ الآية. والعلة في تشريع النهي عن دخول بيوت النبي.

كما "... أن جائيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: فنيت الحمر..." كان السبب المباشر والعلة المناسبة في ورود وتشريع النهي عن أكل لحوم الحمر الإنسانية، تحريما أو كراهة.

إذن فالمباشر من أسباب التزول والورود يمكن أن يكون بواعث وعللا للأحكام الشرعية التي نزلت أو وردت وفقه. لهذا كان من المستساغ عند ابن العربي تفسير علة الحكم الشرعي بسبب وروده.

أهمية أسباب التزول والورود في معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم

ارتباط أسباب التزول والورود بالتعليل من هذا الجانب لم تحف أهميته، كما أسلفت، على بعض العلماء وإن كانوا قلة. فقد اعتبروا الكشف عن وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، من أهم الفوائد التي لأسباب التزول والورود. يقول الإمام الزركشي في أهمية سبب التزول: "وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم"²⁴.

ورغم تنصيب بعض العلماء على هذه الفائدة، فلا أحد منهم، في حدود ما اطلعت عليه، تناولها بيانا وتحليلا. لهذا يحسن الوقوف عندها من خلال نموذجين نصيين، أولهما في

القرآن الكريم والثاني في السنة النبوية.

النموذج الأول

يقول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا

انفصرونا واسمعوا...﴾ من الآية: 103.

محل الشاهد في هذا النص هو قوله تعالى: (لا تقولوا راعنا). ولفظ (راعنا) المنهي عنه في هذه الآية له دلالة حقيقية وأخرى مجازية. أما الدلالة الحقيقية، فهو أمر من راعاه يراعيه. وهو مبالغة في رعاه يراعاه إذا حرصه بنظره من الهلاك والتلف.

وأما الدلالة المجازية فهذا الفعل يطلق على حفظ مصلحة الشخص والرفق به ومراقبة نفعه. وشاع هذا المجاز حتى صار حقيقة عرفية، ومنه "رعاك الله"...

ويرى المفسرون أن القصد من قول المسلمين للنبي صلى الله عليه وسلم: "راعنا" هو: لا تتخرج من طلبنا وارفق بنا. فلفظ "راعنا" في الآية الكريمة هو فعل طلب من "الرعي" بالمعنى المجازي، استعمل للدلالة على معنى الرفق والمراقبة. فهو إذن فعل مقبول عقلا، محمود معنى. وإتيانه غير مستنكر عرفا.

من هنا أشكل على المخاطب وجه طلب الكف عنه في قوله تعالى: (لا تقولوا راعنا). وقد يزداد هذا الإشكال قوة والالتباس حدة، حين نقف عند الأمر المقرون بهذا النهي: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انفصرونا﴾؛ فقد نهى تعالى عن قول (راعنا) وأمر بقول (انظرونا). و"نظر" حقيقة حرس ومجازا بمعنى تدبير المصالح. وهي الدلالة نفسها التي للفظ "راعى"، حقيقة ومجازا. فيكون إذن هذا اللفظ قد استبدل به لفظ آخر يساويه حقيقة ومجازا.

لهذا تعين في هذا النص وما يمثله، طلب سبب وملابسات وحشيات نزوله، ليظهر المعنى والقصد مما التبس فيه من أمور؛ فإن النهي عن أن يقول المومنون كلمة لا ذم فيها ولا سخر لا بد أن يكون لحكمة أو مصلحة رعاها الشارع، وإنما لم تذكر إيجازا واستغناء بعلم المخاطب بما يوم نزولها، فإذا لم يتقل السبب لمن لم يحضره غاب عنه وجه

المصلحة المرادة من تشريع الحكم²⁵.

ذكر في سبب نزول هذه الآية روايات كثيرة يقوي بعضها بعضا. وأورد فيما يلي، وبإيجاز شديد، أشهر هذه الروايات. وهي²⁶:

أولا: الرواية التي تقول: إن المسلمين كانوا إذا ألقى عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم شيئا من العلم شريعة وقرآنا، قالوا له: "راعنا يا رسول الله". يريدون: راقبنا وانتظرنا وتأن بنا حتى نفهمه ونحفظه.

وكان اليهود يشتمون النبي صلى الله عليه وسلم في خلواتهم سرا، وكانت لهم كلمة بالعبرائية، وقيل بالسريانية، يتسابون بها وهي قريبة من لفظ "راعنا". وهذه الكلمة هي "راعينا". وقد قيل إن معناها "لا سمعت دعاء". وقيل إنها تفيد "السب".

فلما سمعوا بقول المسلمين: "راعنا يا رسول الله"، افترضوه لما وجدوا الكلمة المناسبة والذريعة المناسبة. فقال بعضهم لبعض: كنا نسب محمدا سرا فأعلنوا به الآن.

ثانيا: الرواية التي تقول: إن المسلمين كانوا يقولون: "راعنا" من الرعي، فسمعتهم اليهود فقالوا: يا "راعنا"... فهى المسلمين عن ذلك لئلا يقتدي بهم اليهود ويقصدوا المعنى الفاسد من اللفظ.

يلاحظ من خلال الروایتين الواردتين في أسباب نزول هذه الآية، أن لفظ "راعنا" وإن كان مقبولا معنى، وقصد المسلمين في استعماله سليما، إلا أن توظيفه من قبل اليهود في معان تشترك كلها في القبح لغرض إذابة الرسول صلى الله عليه وسلم كان السبب في النهي عن استعماله وقوله. وربما كان هذا النهي لمنع أن يشتهر اللفظ على الألسن بالمعنى الذي يقصد اليهود فيصبح متداولاً ينصرف كلما أطلق إلى المعنى الفاسد منه، الذي من شأنه أن يؤدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

النموذج الثاني

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشرب من في السقاء)²⁷.

والسقاء: جلد السخلة إذا أجذع ولا يكون إلا للماء. وقيل: يكون للماء وللبن أيضا. لهذا قيل: السقاء القربة للماء واللبن. وجمعه القليل أسقية وأسقيات والكثير أساق²⁸.

والنهي عن الشرب من في السقاء، سواء كان هذا السقاء قربة ماء أو قربة لبن أو ما شابه ذلك، فيه من الغرابة والإشكال ما لا يخفى. خاصة إذا علمنا أن ذلك كان من عادات العرب في غالب أحوالهم، ولم يثبت استنكاره أو تقبيحه. وهذا مما يدعو إلى النظر في سبب ورود هذا النص قصد الوقوف عند وجه الحكمة الباعثة على تشريع هذا النهي.

ذكرت لهذا الحديث أسباب كثيرة، أهمها ما جاء في "أسباب ورود الحديث" للإمام السيوطي، أخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" عن الزهري عن عبد الله بن أبي سعيد قال: (شرب رجل من في السقا فانساب في بطنه جان، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اختناث الأسقية)²⁹.

وفي "فتح الباري" أن من أسباب هذا النهي ما رواه ابن أبي ذئب من أن رجلا قام من الليل إلى سقاء فاختنثه فخرجت عليه منه حية³⁰.

يستفاد من الروایتين أن علة النهي عن الشرب من في السقاء هي عدم أمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء، فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر. وهذا يقتضي أنه لو ملأ السقاء وهو يشاهد الماء يدخل فيه، ثم ربطه ربطا محكما، ثم لما أراد أن يشرب فك الرباط فشرب منه، لا يتناوله النهي³¹.

يستخلص من النموذجين السابقين أن لسبب النزول والورود أهمية بليغة، ليس في فهم معنى النص فحسب، بل وفي الكشف عن أبعاد النص ومقاصده، وذلك من خلال الوقوف عند ما تحمله روايات هذه الأسباب من علل وأوصاف رعاها الشارع وأناط الأحكام المضمنة في النص الشرعي بها.

أهمية أسباب النزول والورود في بيان المشكل والجمل من العلل النصية

إن فائدة سبب النزول والورود في باب التعليل لا تنحصر في بيان وجه الحكمة

الباعثة على تشريع الحكم في النصوص التي لم تعرف علل الأحكام الواردة فيها، وإنما تتجاوز ذلك إلى فائدة أخرى في نصوص شرعية، الأحكام فيها مقرونة بعلة نصية مصرح بها أو موماً إليها، ولكن وجه التعليل فيها على درجة من الإشكال يصعب معها فهم النص، معناه والغاية منه.

ووجه هذه الفائدة تتجلى من خلال أمرين:

الأول: بيان ما أشكل من صيغ التعليل في النص الشرعي؛ ذلك أن الإطلاع على تفاصيل وملابسات نزول أو ورود نص شرعي، كثيراً ما يزيل الإشكال الذي قد يلحق معنى النص نتيجة عدم وضوح وجه المناسبة بين صيغة التعليل والمعنى الظاهر في النص.

الثاني: بيان ما أجهل من صيغ التعليل في النص الشرعي؛ ذلك أن العلة النصية في بعض الآيات والأحاديث قد تبدو عامة في كل المكلفين والحال أنها ليست كذلك. ولأسباب النزول والورود أهمية في إزالة الغموض الذي لحق بالحكم الشرعي بسبب إجمال وارد في صيغة التعليل.

نموذج الأمر الأول

قوله تعالى: ﴿وَلَنِ خَفْتُمْ أَن تَقْسَحُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكَحُوا مَا لَهَا بَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ..﴾ [سورة النساء/ الآية: 3].

جاء هذا النص بصيغة "ترتيب الجزاء على الشرط". وهو من الصيغ الدالة على التعليل إيماء عند الأصوليين. إلا أن التعليل بها في هذه الآية غير واضح؛ ذلك أن الأمر بنكاح النساء وعددهن في جواب شرط هو الخوف من عدم العدل في اليتامى، مما يشكل على قارئ النص.

وقد خفي حتى على علماء السلف، لعدم ظهور مناسبة في ملازمة الشرط للجزاء في هذا النص؛ إذ يمكن أن يسأل سائل: لماذا إذا خيف عدم القسط في أموال اليتامى يتعين نكاح ما طاب من النساء وبالعدد المذكور؟ مع العلم أن بين عدم القسط في يتامى النساء والأمر بنكاح النساء ارتباطاً لا محالة وإلا كان الشرط عبثاً وهذا يتزهد عنه القرآن.

والجواب ممكن بما روى البخاري في صحيحه عن ابن شهاب قال: (أخبرني عروة بن الزبير، أنه سأل عائشة عن قول الله تعالى: ﴿وَلَنْ خِفْتُمْ أَنْ تَقْصُوا فِي الْيَتَامَى﴾، فقالت يا ابن أخي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها تشركه في ماله ويعجبه مالها وجمالها فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره فنهوا عن أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لهن ويبلغوا لهن أعلى سنتهن في الصداق فأمرُوا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن)³².

يتضح من خلال سبب نزول هذه الآية أن وجه "ترتيب الجزاء على الشرط" هو موعظة الرجال بأنهم لما لم يجعلوا أواصر القرابة شافعة النساء اللاتي لا مرغّب فيهن لهم، فيرغبون عن نكاحهن، فكذلك لا يجعلون القرابة سببا للإجحاف بهن في مهرهن.

يؤكد ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها³³ أن الناس استفتوا الرسول صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فتزل قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء/الآية: 126].

فقوله تعالى: (وترغبون أن تنكحوهن) رغبة أحدكم عن يتيمة حين تكون قليلة المال والجمال، فنهوا عن أن ينكحوا من رغبوا في مالها وجمالها من يتامى النساء إلا بالقسط، من أجل رغبتهن عنهن إذا كن قليلات المال والجمال.³⁴

نموذج الأمر الثاني

قوله تعالى: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يَحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبْنَهُمْ بِمَقَارِقٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران/الآية: 188].

ذهب أكثر العلماء إلى إدراج هذه الآية ضمن نصوص القرآن التي أشكل معناها على بعض الناس وعادوا إلى سبب التزل فارتفع الإشكال واتضح المعنى. وأرى أن الإشكال الذي لحق بالنص، آت من خفاء في علة الحكم؛ فإناطة الحكم بالأوصاف المذكورة في الآية، هي فعلا صيغة تعليل فيها. لكن هذه الصيغة توهم بأن كل من اتصف بهذه

الأوصاف كان مصيره العذاب. من هنا قال مروان بن الحكم بعد أن أشكل عليه فهم الآية الكريمة: "لئن كان كل امرئ فرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون"³⁶.

ولرفع هذا الخفاء والكشف عن حقيقة إناطة الشارع بالحكم بالأوصاف المذكورة، أقف عند أسباب نزول الآية الكريمة من خلال روايتين اثنتين أخرجهما الإمام البخاري في صحيحه.

الرواية الأولى:³⁷ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلاً من المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الغزو تخلفوا عنه وفرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتذروا إليه وحلفوا وأحبوا أن يحمدوا بما لم يفعلوا فترلت: ﴿لن تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا﴾.

الرواية الثانية:³⁸ عن علقمة بن وقاص أن مروان قال لبوابه: اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل: لئن كان كل امرئ فرح بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً لنعذبن أجمعون. فقال ابن عباس: وما لكم ولهذه؟ إنما دعا النبي صلى الله عليه وسلم يهود فسألهم عن شيء فكنموه إياه وأخبروه بغيره فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم وفرحوا بما أتوا من كتمانهم. ثم قرأ ابن عباس: ﴿ولم يأخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب﴾ [سورة آل عمران/ الآية: 187] كذلك حتى قوله: ﴿يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا﴾.

يفهم من الروايتين معا أن معاني الأوصاف التي أنيط بها الحكم في النص الشرعي، هي معان أخطر بكثير من التي قد تبدو لقارئ النص لأول وهلة. فهي إما مواصفات تميز أهل الكتاب الذين تحدثت الآيات قبل هذه عن بعض أحوالهم المتمثلة في اختلال أمانتهم في تبليغ الدين، أو هي أوصاف خاصة بالمنافقين الذين يحملون نفس أوصاف أهل الكتاب وزيادة؛ وذلك بتخلفهم عن الغزو واعتذارهم بالمعاذير فيقبل منهم الرسول صلى الله عليه وسلم ويحبون مع ذلك أن يحمدوا بأن لهم نية المجاهدين.

فالخطاب إذن لكل من كانت هذه أوصافه ولكل من يصلح له الخطاب. ومروان بن الحكم، وغيره ممن يخشى دخوله في الخطاب، بعيد عن هذا الخطاب، فالوعيد ثابت في حق من اتصف بما اتصف به المنافقون واليهود في مقام نزول هذه الآية.

أسباب النزول والورود وترك العمل بالنصوص لارتفاع مصالحها

إن أهمية أسباب النزول والورود في قراءة النص وفهمه وتقصيله يتجاوز كل ما سبق إلى جعل الباحث، بعد النظر في سبب نزول أو ورود نص معين، يكتشف أن الحكم الشرعي المضمن في هذا النص، إذا ما روعيت فيه ظروف وملابسات تشريعه، ما جاء إلا ليحقق مصلحة معتبرة أو يدرأ مفسدة قائمة في ذلك الوقت وما يماثله من الأوقات دون سائر الأوقات.

ومعنى هذا أن من النصوص ما يدل ظاهر لفظه على حكم قد يبدو ثابتا ودائما ومنطبقا على جميع الحالات، لكن عند استحضار سببه بكل تفاصيله وحيثياته، نجد الحكم مبنيًا على علة خاصة مفهومة من الواقع الذي سيق فيه النص. وهذا يعني أمرين:

الأول: وجوب الامتثال لهذا الحكم إذا توفرت أحداث مماثلة أو شبيهة بالأحداث، التي نزل أو ورد لأجلها النص الشرعي الذي جاء فيه الحكم. فوجود ما يماثل أو يقارب هذه الأحداث، التي من أجلها نزل أو ورد النص، يعني وجود نفس علة الحكم.

الثاني: إيقاف العمل بهذا الحكم عند انتفاء الحال المماثلة أو الشبيهة بالحال التي نزل أو ورد فيها النص الشرعي الذي جاء فيه الحكم. فانتفاء الحال الذي نزل أو ورد فيه النص، أو ما يماثل هذا الحال، يعني انتفاء علة الحكم الذي جاء في النص.

ويبدو أن هذه المسألة مرتبطة بنصوص السنة أكثر من ارتباطها بآيات القرآن الكريم؛ وذلك لعناية الحديث النبوي الشريف بالجزئيات والتفاصيل والوقائع المتحركة، أكثر من عناية القرآن الكريم بها.

نص نموذج

قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين

يدل ظاهر هذا الحديث على تحريم الرسول صلى الله عليه وسلم الإقامة في بلاد غير بلاد الإسلام. وقد يبدو من لفظ الحديث أن هذا الحكم عام في كل الحالات وشامل لكل الأوقات. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه لا يخفى ما يمكن أن يلحق هذا الحكم من الضرر والحرَج بالعديد من المسلمين، في أوقات ومراحل تتطلب تحقيق جملة من المصالح الضرورية التي لا يمكن تحصيلها إلا في بلاد غير بلاد الإسلام.

وبالإطلاع على تفاصيل الحادثة التي ورد هذا النص بسببها، يتضح إمكان ترك العمل به حاضراً في ظل الظروف التي نعيشها، وفي الزمن الذي له من الخصوصيات ما لزمنا، ومن المميزات ما للمرحلة التاريخية التي نحياها.

فقد روي عن جرير بن عبد الله أنه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى خثعم، فاعتصم ناس منهم بالسجود، فأسرع فيهم القتل، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر لهم بنصف العقل، وقال: (أنا بريء من كل مسلم مقيم بين أظهر المشركين). قالوا: يا رسول الله لم؟ قال: (لا تتراءى نارهما)⁴⁰.

يفهم من هذه الرواية أن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما حرم على المسلمين الإقامة في بلاد غير بلاد الإسلام، لأن المشركين كانوا في حالة حرب لله والرسول بدليل قول الراوي: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى خثعم...".

وفهم من هذه الملابسات أن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما تبرأ ممن يقيم في بلاد المشركين لأمرين:

أولهما: إنهم عرضوا أنفسهم للقتل لإقامتهم بين من يحارب الله والرسول.

ثانيهما: إن إقامتهم في بلاد يحارب أهلها الإسلام، فيه تقصير في واجب النصر لله. خاصة في الزمن الذي وجبت فيه الهجرة والنصرة لله جل وعلا وللرسول صلى الله عليه وسلم. والله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يهاجِرُوا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يهاجِرُوا وَلَنْ امْتَنِرْكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ

بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير ﴿سورة الانفال/ الآية: 73﴾.

ولاشك أن الأمرين معا ومعهما الظروف التي ورد فيها النص طرأ عليها كثير من التغيير، مفهوما ودلالة وبعدا. فتغيرت مع ذلك كله العلة والمصلحة التي كان الرسول صلى الله عليه وسلم يهدف إلى تحقيقها عند إيراده هذا النص وتشريعه هذا الحكم.

فالمؤكد الآن، أن العديد من البلدان غير الإسلامية تيسر للكثير من المسلمين تحصيل مصالح يصعب عليهم تحقيقها في بلدانهم؛ كالعمل والتعلم والتطبيب، وحرية التعبير والتجمع وغير ذلك. بل تمثل كثير من هذه البلدان الأرض الخصبة لنشر دعوة الإسلام، لدرجة يمكن معها اعتبار الهجرة إلى بلاد غير بلاد المسلمين ضمن المفهوم الواسع للهجرة إلى الله والرسول.

وبذلك يمكن القول: إنه ينبغي إيقاف العمل بالحكم الذي جاء به نص الحديث لانتفاء العلة أو ما يماثل العلة التي جاءت في سبب وروده وتشريعه. فالحكم يدور مع علته وجودا وعدما.

نستنتج من خلال ما سبق

1. إن سبب النزول أو الورود له أهمية كبيرة في فهم النص والكشف عن الحكم والمصالح المضمنة فيه. فمن هذه الأسباب ما جاء علة مباشرة للحكم ومنها ما جاءت روايته متضمنة لعللة حكم شرعي قد يصعب تحديدها في غياب رواية السبب.

2. إن سبب النزول والورود معيار مهم وميزان دقيق في إزالة الإشكال، وبيان الإجمال الذي قد يلحق ببعض العلل النصية. فالتنصيص على العلة قد لا يكفي في فهم المراد من النص والمقصود من الحكم.

3. معرفة ما يمكن استثماره من التعليقات وما يمكن تركه إلى حين. فالإطلاع على تفاصيل الحادثة التي من أجلها نزل أو ورد النص، والعناصر المرتبطة بها، من شأنها، إذا ما صحت روايتها، أن تعطينا صورة حقيقية لوجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومناسبة هذه الحكمة للحكم المشرع لتلك الظروف، ومن ثم مدى مناسبتها أو عدم مناسبتها للحالات الماثلة أو المختلفة.

1. وهو بعنوان: "أسباب نزول القرآن".
2. "الباب النقول في أسباب النزول".
3. وهو بعنوان: "أسباب ورود الحديث" أو "اللمع في أسباب الحديث".
4. "أسباب ورود الحديث".
5. أنظر: 22/1.
6. أنظر: 29/1.
7. أسباب نزول القرآن ص: 10.
8. مقدمة المحقق ص: 6.
9. يقول السيوطي: "والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه". اللباب ص: 14.
10. ابن منظور مادة علل: 471/11. وانظر الصحاح للجوهري: 1773/5.
11. المستصفي: 289/2.
12. أنظر مثلاً السيوطي في "الإتقان" 32/1 وفي "اللباب" ص: 14.
13. تفسير التحرير والتنوير المقدمة الخامسة في "أسباب النزول" 46/1.
14. راجع ص: 75.
15. ختم به الله تعالى آيات كثيرة منها: (يأبها الذين ءامنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) سورة البقرة/الآية: 183].
16. أحكام القرآن: 610-612/3.
17. جاءت هذه الرواية في صحيح البخاري بلفظ: "قال عمر رضي الله عنه: قلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب. فأنزل الله آية الحجاب". صحيح البخاري مع فتح الباري 483/9، كتاب التفسير باب قوله: (لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه....)، الحديث رقم: 4790.
18. البخاري مع فتح الباري، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية، الحديث رقم: 5521-86/11.
19. أنظر القيس لابن العربي: 626/2.
20. أنظر: 291/2-292.
21. روى البخاري هذا النص في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: (...أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاء فقال: أكلت الحمر، ثم جاءه جاء فقال: أكلت الحمر ثم جاءه جانيا فقال: أفنيت الحمر. فأمر مناديا فنادى في الناس: إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية، فإنها رجس. فأكفنت القدور وإنها لتفور باللحم). البخاري مع الفتح 87/11، كتاب الذبائح و الصيد، باب لحوم الحمر الإنسية، الحديث رقم: 5528.
22. أنظر: 627/2.
23. أنظر البخاري مع الفتح: 87/11، كتاب الذبائح والصيد، باب لحوم الحمر الإنسية، الحديث: 5528.
24. البرهان في علوم القرآن: 22/1. وانظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: 29/1.
25. أنظر تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور: 650-651/1...
26. أنظر هاتين الروايتين وغيرهما في الكشف للزمخشري 302/1 والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: 338-339. وأحكام القرآن لابن العربي: 49/1... وانظر أيضا تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور: 650-651/1.

27. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأثربة، باب الشرب من فم السقاء، الحديث رقم: 5629. وانظره بهذه الرواية وروايات أخرى في فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني: 223/11.
28. لسان العرب: 392/14 مادة (سقي).
29. أنظر ص: 212.
30. ابن حجر العسقلاني: 234/11.
31. أنظر المصدر السابق.
32. صحيح البخاري مع فتح الباري: 109/9، كتاب التفسير، باب (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى)، الحديث رقم: 4574.
33. المصدر السابق.
34. أنظر: فتح الباري لابن حجر: 109/9، تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور: 223-222/4.
35. وردت الآية بقراءتين: "لا يحسبن" و"لا تحسبن". أنظر: إملأ ما من به الرحمن للعبري: 162-161/1.
36. صحيح البخاري مع فتح الباري: 102/9، كتاب التفسير، باب (ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا)، الحديث رقم: 4568.
37. المصدر السابق، الحديث رقم: 4567.
38. المصدر السابق الحديث رقم: 4568.
39. أخرجه أبو داود في الجهاد، باب "النهى عن قتل من اعتزم بالسجود"، الحديث رقم: 2645. والترمذي في السير، باب "ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين". وانظر شرح السنة للإمام البغوي باب "تحريم قتل المرتد إذا أسلم على أي دين كان" 244/10.
40. أنظر المصادر السابقة.